

مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق للسنة 2021

Human development indicators in Algeria, reality and prospects for the year 2021

كمال قويدر¹، شامي رشيدة²

¹ جامعة الجزائر 03، الجزائر، Kamel.kouider@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 03، الجزائر، rachidachami30@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/06/19

تاريخ الاستلام: 2021/06/01

ملخص:

تهدف الدراسة لتناول موضوع التنمية البشرية وكذا التنمية المستدامة، ضمن مفهوم التنمية الحديث، باعتبارها مقياس تقدم الدول وإعطاء لمحة مختصرة على ترتيب الجزائر ضمن دول العالم لسنة 2021، وأظهرت النتائج المتوصل إليها مدى اهتمام الجزائر بالعنصر البشري، وهذا من خلال التطور المستمر في مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر سنويا عن تقارير الأمم المتحدة كما توصلنا إلى تأكيد الفرضية القائلة: "حققت الجزائر واقعا ايجابيا في مجال التنمية البشرية المستدامة لسنة 2021". وتوصي الدراسة بضرورة تمكين المورد البشري بما يتماشى مع سوق العمل الحالي، والاهتمام أكثر بالمجال الصناعي والفلاحي الذي يعتبر ميزة يمكن استغلالها، وكذا الاهتمام بقطاع الصحة والتعليم لأنهما أساس التنمية.

كلمات مفتاحية: التنمية، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية المستدامة.

تصنيفات JEL : O15، O44، O34

Abstract:

The study aims to address the issue of human development as well as sustainable development, within the concept of modern development, as it is a measure of the progress of countries and gives a brief overview of Algeria's ranking among the countries of the world for the year 2021, and

the findings showed the extent of Algeria's interest in the human element, and this is through the continuous development in the Human Development Index Which is issued annually by the United Nations reports, and we have come to confirm the hypothesis: "Algeria has achieved a positive reality in the field of sustainable human development for the year 2021." The study recommends the necessity to empower the human resource in line with the current labor market, and to pay more attention to the industrial and agricultural field, which is an advantage that can be exploited, as well as interest in the health and education sector because they are the basis of development.

Keywords: development, economic growth, sustainable human development.

Jel Classification Codes: O15, O44, O34

1. مقدمة

تنمية الإنسان تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء كان في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق، لقد برز في الآونة الأخيرة تسارعا وتنافسا بين العديد من الدول للظفر بريادة قطاعات معينة وكذا الاهتمام بالتقدم بشعوبها في قطاع الصحة والتعليم والزيادة في الدخل، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة في تحسين مستوى تنميتها من خلال الاهتمام بكل القطاعات، وهذا ما يترجمه التحسن المستمر في مؤشر التنمية البشرية للسنوات الأخيرة، الذي يصدر عن الأمم المتحدة في شكل تقارير سنوية ، بناء على ما سبق من المهم الاطلاع على ترتيب الجزائر من خلال مؤشرات التنمية البشرية عالميا وما حققت في إطار التنمية البشرية المرجوة من خلال أهم برامجها وكذا مدى تقدم قطاعاتها لمسيرة التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الحديث.

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة التي تتمحور إشكالياتها الرئيسية

كما يلي:

1.1- الإشكالية:

ما هو واقع مؤشرات التنمية البشرية بالجزائر لسنة 2021؟

2.1 أهداف الدراسة :

الهدف من الدراسة تسليط الضوء على موضوع التنمية البشرية وكذا التنمية المستدامة، ضمن مفهوم التنمية الحديث، وإعطاء لمحة مختصرة على ترتيب الجزائر ضمن دول العالم .

3.1 فرضية الدراسة:

استنادا للإشكالية اقترحنا الفرضية الرئيسية التالية:

- حققت الجزائر واقعا ايجابيا في مجال التنمية البشرية المستدامة لسنة 2021.

4.1 منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما يناسب إعطاء الأرقام والمؤشرات من حيث تحليلها، ومقارنتها مع بعض المؤشرات الدولية، لمعرفة سلوكها ودرجة انحرافها .

2. التنمية المستدامة :

شكل تقرير (Brundtland) الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، مرحلة مهمة في تشكل مفهوم التنمية المستدامة وحصول اتفاق عالمي حوله، حيث يعرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها"، هذا التعريف تم اعتماده بصورة كبيرة في مختلف التقارير والنقاشات العالمية حول هذا الموضوع، إلا أنه أثار العديد من التساؤلات من أجل الوصول إلى اتفاق حوله (Jounot, 2004, p. 03).

أهمها ما هي بالضبط الحاجة؟ وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة، قد لا يعتبر كذلك عند الآخرين، وقد تختلف الحاجات مع الزمن وتختلف معها قدرة الناس على تلبيتها (البلي، 2010، صفحة 45).

إلا أن الفقرة التي تلت مباشرة فقرة التعريف في تقرير (Brundtland) أعطت بداية لتوضيح مفهوم الحاجات التي وردت في التعريف، حيث تنص تلك الفقرة على " يلزم هذا المفهوم مفهومين آخرين هما (Lazzeri, 2008, p. 12):

- مفهوم الحاجات، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين ينبغي أن يعطوا أولوية قصوى.

- فكرة الحدود، حيث أن التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الحاليين يفرضان قيودا على قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية.

ويعرفها وليام رو كلزهاوس W. Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" (غنيم و أبو زنت، 2007، صفحة 25).

تعرفها اللجنة الأوروبية للتنمية المستدامة 1992، على أنها "عبارة عن سياسة واستراتيجية تعمل على ضمان الديمومة والاستمرارية في الزمن، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار احترام المحيط، وبدون هدر للموارد الطبيعية الموضوعة لخدمة النشاط الإنساني" (عبدو، 2008، صفحة 50).

يقسم معهد الموارد العالمية تعاريف التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات وذلك كما يلي (زرنوح، 2006، صفحة 126):

- اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛

- الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف؛

- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية؛

- وعلى الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الناس، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، تراعى فيها قدرة تلك الموارد وإنتاج أقل للنفايات بحيث تستطيع البيئة امتصاصها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة من العالم مرهون بصحة البيئة التي يعيشون فيها، وبصفة عامة تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي (غنيم و أبو زنت، 2007، صفحة 26):

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا و نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها حياة الإنسان، وتوجه تلك العلاقة نحو التكامل والانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية نحوها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- الاستغلال العقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق نوعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك آثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون تلك المخاطر مسيطر عليها.

3. التنمية البشرية من منظور اقتصادي:

التنمية البشرية كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أول تقرير له حول التنمية البشرية للعام 1990 هي "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال (البيب وبيضون، 2007، صفحة 59).

لكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرا عاليا، وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وهكذا، يجعل منهج التنمية البشرية الذي أقره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1990 الناس محورا للتنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ويوسع الخيارات المتاحة أمام الأفراد في إطار يربط التنمية بتوفير حياة توافق آمالهم ويسمح لهم باستغلال تام و متناغم لقدراتهم وبعيشة خلاقة ومنتجة، وللتنمية البشرية جانبان (البليبي و بيضون، 2007، صفحة 61):

الأول: يتعلق ببناء القدرات البشرية كتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

الثاني: يرتبط بانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، ولأغراض الإنتاج وللنشاط في محال الثقافة والمجتمع والسياسة (القريشي، 2007، صفحة 128).

يقوم مفهوم التنمية البشرية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ويؤكد على أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها، وأن التنمية البشرية تعني تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان، وتنمية الإنسان تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء كان في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق، كما يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أن النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وليس هدفا للتنمية البشرية، ولكنه في نفس الوقت ضروري لتحقيقها، فقد اعتني منظرو التنمية البشرية بربطها بالنمو الاقتصادي، فأكدوا على الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وإعطاء النفقات الاجتماعية حقا من الاهتمام بوصفها الأساس المادي للتنمية البشرية، مع تعزيز الفرص في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للمجموعات المحرومة من السكان مثل المرأة. وللتنمية البشرية بعدين هما (زوير و داود، 2010، الصفحات 20-22).

البعد الأول: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية والروحية.

البعد الثاني: أن التنمية البشرية عملية ترتبط باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبن المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

قد تطور مفهوم التنمية البشرية عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث عالج كل تقرير سنوي قضية إنسانية محددة، إلى غاية صدور تقرير 2011، حيث أصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر وضوحا. والجدول التالي يلخص مواضيع تلك التقارير.

الجدول 01 : "المواضيع المختلفة لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"

السنة	موضوع التقرير
1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة يواجه إنسان
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
2003	أهداف التنمية الألفية: الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005	التعاون الدولي في مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2007-2008	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية

2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2012	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع
2014	المضي في التقدم: بناء المتعة لدرء المخاطر
2015	التنمية في كل عمل
2016	تنمية للجميع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير الأمم المتحدة 2019/1990.

4. التنمية البشرية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، وبعد قصور مفاهيم التنمية (الاقتصادية، المستدامة، والبشرية) عن الإحاطة بكل جوانب الحياة المختلفة، ما دفع إلى استحداث مفهوم يجمع عناصر الإنسان والاستدامة معا، يضاف لهما بعدا ثالثا وهو رأس المال الاجتماعي.

توحي كلمة "مستدامة" في تعبير "التنمية البشرية المستدامة" بأن أهدافها تنحصر في تنمية تنطلق من الحرص على البيئة ومصلحة الأجيال المقبلة في عدم استنزاف الموارد البيئية والطبيعية، وعلى الرغم من أن هذه الجزئية تدخل بالضرورة في تركيب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، فإن الكلمة الأهم في تعبير التنمية البشرية المستدامة هي كلمة (البشرية)؛ فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، إذ تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الإبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية بوصفها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقت المادية بوصفها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تشمل أهميتها التي لا تنكرا (زوير وداود، 2010، صفحة 27).

وتعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، وهي التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وتحدد البيئة وتحافظ عليها بدلا من تدميرها، وتمتم بالناس وتطوير قدراتهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية" (زوير وداود، 2010، صفحة 28).

5. واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر لسنة 2020 :

مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 حسب تقارير الأمم المتحدة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: "تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)"

السنوات	مؤشر التنمية البشرية
1992	0.71
1993	0.713
1994	0.711
1995	0.716
1996	0.713
1997	0.725
1998	0.733
1999	0.738
2000	0.746
2001	0.742
2002	0.771
2003	0.66
2004	0.68

2005	0.69
2006	0.69
2007	0.70
2008	0.71
2009	0.72
2010	0.73
2011	0.74
2012	0.74
2013	0.74
2014	0.75
2015	0.75
2016	0.75
2017	0.75
2018	0.75
2019	0.67

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مجموعة من الإحصائيات من تقارير الأمم المتحدة 2020.

من خلال الجدول أعلاه نسجل أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة 1992-2019، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.659 سنة 1990 ليصل إلى 0.7 في سنة 1995، وقد حققت أكبر قيمة لها في سنة 2002 حيث وصل إلى 0.771، وما يفسر هذا الارتفاع المستمر في مؤشر التنمية البشرية الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم والصحة وذلك من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة للإنفاق على هذين القطاعين، إضافة إلى الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر سنة 2002 تصنف الجزائر في المرتبة 106 من مجموع 150 دولة بمؤشر قدره 0.771 والمرتبة 100 سنة 2001 من مجموع 162 دولة بقيمة 0.74 كمؤشر للتنمية البشرية. وبالتالي وحسب مؤشر التنمية البشرية تعتبر الجزائر من الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة أي تقع في المجال ما بين 0.5

و0.792، كما تحتل الجزائر المرتبة 10 عربيا من بين 15 دولة مصنفة حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 2003.

1.5 مؤشر التنمية المرتبط بالجنس ISDH:

إن مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس يستعمل نفس معطيات مؤشر التنمية البشرية، ولكن بشكل تفصيلي بين الإناث و الذكور، فهو يبرز التفاوت بين الجنسين من حيث الأمل في الحياة و معدل القراءة و الكتابة بينهما، و الجدول التالي يظهر معدل الأمل في الحياة حسب الجنس.

2.5 تطور أمل الحياة عند الولادة:

يعتبر أمل الحياة عند الولادة مؤشر مهم لقياس المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي لبلد ما، حيث يقاس بالنسبة للرجال و بالنسبة للنساء، و على العموم يلاحظ أن أمل الحياة عند الولادة مرتفع في الدول المتقدمة و متوسط أو منخفض في الدول المتخلفة.

الجدول رقم 03: "تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجنس (1990-2018)"

الجنس/السنة	1990	1998	2008	2012	2016	2018
ذكور	66.7	73.7	74.9	75.8	77.1	75.1
اناث	66.3	75.8	76.7	77.1	78.2	77.6
المجموع	66.5	74.8	75.7	76.4	77.6	76.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ من خلال الجدول(03) أن أمل الحياة عند الولادة في الجزائر قد تحسن بكثير مع مرور السنوات، حيث وصل إلى فارق قدر بـ 9.8 سنة خلال 28 سنة (1990-2018)، وهذا ما يعكس التحسن الكبير في الأوضاع الاجتماعية و الصحية للبلاد، كما ان ارتفاع امل الحياة عند الولادة دليل على أن هناك انخفاض في وفيات الأطفال الرضع التي تمثل نسبة مهمة من الوفيات العامة.

الجدول رقم 04: "تطور أمل الحياة عند أعمار مختلفة في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)"

السن (سنة)	1990	2000	2005	2010	2011	2012
0	66.9	72.5	74.6	76.3	76.5	76.4
1	69.9	74.2	75.9	77.1	77.3	77.2
10	62.0	65.9	67.5	68.6	68.7	68.6

مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق للسنة 2021

20	52.6	56.3	57.8	58.9	59.0	58.9
40	34.0	37.6	38.9	39.8	39.9	39.9
60	16.4	20.0	21.2	21.9	22.0	22.0
75	5.5	9.0	10.2	10.6	10.7	10.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يمكننا القول من خلال الجدول بأن أمل الحياة لمختلف الأعمار المختارة قد تحسن كثيرا، مع وجود فارق في ذلك من عمر إلى آخر، حيث نلاحظ بأن تحسن بعشر (10) نقاط بالنسبة للسنة 0 حيث ارتفع من 66.9 سنة 1990 إلى 76.4 سنة 2012، وشهد ارتفاعا بـ 08 نقاط بالنسبة للسنة 1، بينما بالنسبة لبقية الأعمار فقد تراوحت الزيادة من 04 إلى 06 نقاط. يمكن إرجاع هذا التحسن في ارتفاع أمل الحياة عند أعمار مختلفة إلى التحسن في الظروف الصحية و المعيشية للأفراد، خاصة لدى فئة الأطفال الأقل من 05 سنوات ولدى كبار السن، وهما الفئتان الأكثر عرضة لخطر الوفيات.

3.5 الفقر في الجزائر:

توجه الاهتمام بظاهرة الفقر، في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، بواسطة الأمم المتحدة من خلال مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد في سبتمبر 2000 بنيويورك، لأن المجتمع الدولي أدرك أن الفقر هو معضلة جديدة تهدد البشرية، وتدمر حياتها بالرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعها العالم في مجال التنمية، ففي هذا المؤتمر الفقر المجتمع الدولي وأقر 147 من رؤساء الدول والعالم، والذين مثلوا 189 دولة إعلان الألفية الذي حدد أهدافا بعينها تدور حول الإقلال من الفقر كهدف محوري والتي تحدد التحقيق معظمها سنة 2015. وأصبحت في الألفية الجديدة تستخدم الأهداف الإنمائية للألفية كمؤشر لقياس حجم الفقر في العالم كمؤشر متعدد الأبعاد، وتتمثل هذه الأهداف في: (المعايير الأساسية هي أرقام سنة 1990)

- تخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والقضاء على الجوع نتيجة انخفاض الدخل (يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا)؛
- ضمان التعليم الابتدائي الشامل؛
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي (بحلول عام 2005) .

- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقدار ثلاثة أرباع من 1990 إلى 2018 من خلال رفع نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف مختصين ماهرين؛
- مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا من خلال تحسين خدمات الصحة الإنجابية، وإنشاء مراكز صحية وطنية؛
- ضمان التنمية المستدامة بحلول 2018، و ذلك من خلال تحسين نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه النقية وخدمات الصرف، و إدراج مبادئ التنمية البيئية في سياسات الدول؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية حيث شرع صندوق النقد الدولي في تنفيذ مبادرة المساعدة الدول المثقلة بالديون للخروج من الأزمات.
- في 2010 صنف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجزائر في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المحققة في مجال الصحة، التعليم، الشغل و السكن و تحسين المداخل.
- والجزائر قطعت أشواطاً في تحقيق العديد من أهداف الألفية قبل الآجال المحددة، و تلزم بتحقيق كل الأهداف الإنمائية من خلال إدراج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو و فيما يتعلق بالإنجازات التي حقها الجزائر جاء التقرير الوطني الثاني الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة 65 للجمعية العامة ليقومها:
- بالنسبة للتخفيض من حدة الفقر والجوع: فيما يتعلق بتخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إنتقل من 1.9% سنة 1988 إلى 0.5% سنة 2009 و تتوقع أن يصبح 0.9 % بسنة 2015. (Humain, 2018)

الجدول 05 : "نسبة الفقر المدقع في الجزائر (1990-2018)"

السنوات	1990	2000	2005	2006	2009	2015	2018
نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من \$1 في اليوم)	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3	0.5
النسبة المحققة في الأهداف الألفية	1.7	1.4	1.2	1.1	1.1	0.9	1.1

Source: Le programme Mondial du Développement Humain(2018).le Rapport National N sur les OMD on Algérie, septembre. p 24.

4.5 التعليم:

أصبح عدد المتدربين يقدر ب 3982359 تلميذا وهذا يعني أن معدل التمدريس الخام قد وصل إلى ما نسبته 80.7٪ من المستوى الابتدائي، و33٪ من التعليم الثانوي كما وصل عدد الأساتذة إلى 120893 أستاذ في كل المستويات وأصبحت المنظومة التربوية الوطنية تضم 10315 مؤسسة تعليمية. وفي عام 1990 وعلى الرغم من المسار المتزايد للتطور الكمي للمنظومة التربوية الجزائرية فإن وتيرة التزايد تراجعت ولم نسجل إلا معدل نمو يقدر ب 55.4 ٪ عما كانت عليه عام 1980، ووصل تعداد التلاميذ إلى 6190081 تلميذا يؤطروهم 265667 أستاذا ومعلما داخل 15700 مؤسسة تعليمية. ووصلت نسبة التمدريس الخام إلى 92٪، وتضاعفت هذه النسبة في التعليم الثانوي لتصل إلى 60.9٪ ومع التراجع التدريجي لوتيرة النمو الديمغرافي في الجزائر واصلت المنظومة التربوية تطورها الكمي المتزايد بوتيرة متناقصة خلال عام 2000، حيث سجل عدد التلاميذ نمو قدره 23.8 ٪ ووصل عدد المتدربين إلى 7661023 تلميذا وتجاوزت نسبة التمدريس الخام في المستوى الابتدائي عتبة 100 ٪ لتصل إلى 103.1 ٪، كما تحسنت هذه النسبة في المستوى الثانوي ووصلت إلى 75 ٪. وفي السنوات الأخيرة وصلت المنظومة التربوية الجزائرية إلى حالة من الاستقرار الكمي على مستوى عدد المتدربين، فبعد أن عرف هذا العدد نموا ضعيفا يقدر بنسبة 1 ٪ عام 2005 سجل نموا سلبيا في آخر الإحصائيات المتاحة في عام 2008 يقدر بمعدل 3.3 ٪ وذلك بسبب وصول نسبة التمدريس الخام إلى مستوى التشبع، وخاصة في المرحلة الابتدائية 107.3 ٪ عام 2005 و 104.1 ٪ عام 2008 حيث تمثل النسبة التي تزيد عن المائة نسبة المعيدين. ويمكن توضيح تطور عدد المتدربين في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: "يوضح تطور عدد المتدربين في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2018)"

السنوات	1992-1996	2000-2005	2009-2017	2010-2018
الابتدائي	4436363	4674947	4720960	4196580
المتوسط	1558046	1762761	2015370	2221328
الثانوي	747152	865481	489291	1175731

source: le programme mondial du développement humain ,le 2 éme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie septembre 2018 ; p47.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتدربين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر عموماً وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالدرجة الأولى كما أن مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير كذلك في النتائج المتوصل إليها.

5.5 الصحة في الجزائر:

لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء في تلك المتقدمة أو المتخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر كذلك مفتاحاً لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية فالاهتمام بصحة الأفراد يعتبر عنصراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها ذلك أن الإنسان المكتمل صحياً هو القادر على بناء تنمية صحيحة ومستدامة.

و يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذلك على ارتفاع معدل التنمية الصحية ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال التنمية الصحية، نجد أسلوب التكلفة الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالاً نظراً لسهولة وإمكانية تطبيقه ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أن هدف النظام الصحي يتمثل في تعظيم المنفعة الصحية (الفعالية) اعتماداً على الموارد المتوفرة (تكلفة). ومن أجل تقييم التنمية الصحية وفقاً لهذا الأسلوب، يمكن اللجوء إلى تقسيم المعيارين السابقين إلى العديد من المعايير الفرعية: (بومعروف الياس، 2010، ص:29)

أ. بالنسبة لتقييم الحالة الصحية للسكان، يمكن استخدام معاملات خاصة بالوفيات والحالات المرضية كمعدل الأمل في الحياة، معدل الوفيات حسب السن ومعدل الإصابة بالأمراض عدد الحالة المرضية معدل العجز وغيرها.

ب. أما بالنسبة إلى مستويات نفقات الصحة فإن المعايير المستخدمة عادة تتمثل في نسبة النفقات

الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يوضح تطور معدل الأمل في الحياة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2018.

جدول رقم 07: "يوضح تطور معدل الأمل في الحياة في الفترة الممتدة بين 1992-2018"

مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق للسنة 2021

السنوات	الأمل في الحياة	السنوات	الأمل في الحياة
1992	67.6	2005	74.6
1993	67.8	2006	75.75
1994	67.9	2007	72.0
1995	68.1	2008	72.0
1996	68.4	2009	73.0
1997	68.8	2010	73.0
1998	69.2	2011	73.0
1999	69.5	2012	76.4
2000	70.6	2013	77.0
2001	69.2	2014	77.0
2002	73.4	2016	77.6
2003	73.9	2017	76.6
2004	74.85	2018	77.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقارير إحصائية مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي: يظهر الجدول الارتفاع المستمر لمؤشر الأمل في الحياة في الجزائر، حيث سجل قيمة 0.701 في سنة 1990 و يبدأ بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ليصل سنة 1998 إلى 0.736 ثم 0.806 سنة 2002 محققا بذلك قفزات نوعية في تطوره، حيث تطور من 1990 إلى 2002 بـ 10 نقاط كاملة.

يعود هذا الارتفاع إلى الرعاية الصحية الجيدة وذلك من خلال الاهتمام الحكومة بالإنفاق على القطاع الصحي وتعميم الصحة العمومية و العلاج على المستوى الوطني، والذي كان له الأثر الايجابي في القضاء على عدة أمراض خطيرة.

6. خاتمة

مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر توضح مدى اهتمام الجزائر بالعنصر البشري، وهذا من خلال التطور المستمر في مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر سنويا عن تقارير الأمم المتحدة، لكن الحقيقة توضح ان التطور الحاصل لا يتسارع مع التطور المرافق لزيادة السكان وكذا زيادة متطلباتهم من خلال اهم العناصر وهي التعليم والصحة والدخل، لذلك وجب العمل على برامج حقيقية من شأنها ان ترفع من مستوى الفرد الجزائري، لمجارات التطور العالمي في كل المجالات،

1.6 نتائج الدراسة

تم التوصل في دراستنا الى وجود واقع ايجابي حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية المستدامة لسنة 2021، وهذا يرجع الى اهتمام الجزائر بعناصر مؤشر التنمية البشرية المتمثلة في الصحة والتعليم وكذا الدخل الفردي والتي تعتبر في مجملها عناصر أساسية في تحريك عجلة التنمية للدول.

2.6 اقتراحات الدراسة:

وعليه نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- التركيز على التعاون الدولي بما يخدم الأهداف الاقتصادية والبشرية المشتركة للبلدان ، وفي نفس الوقت بما يحفظ مكانة الدولة في ظل هذه العولمة الصارخة والتي تلغى سلطة الحكومات وتقيد إرادة الشعوب وتفرض سطوتها على الجميع.
- ضرورة تمكين المورد البشري بما يتماشى مع سوق العمل الحالي .
- الاهتمام اكثر بالمجال الصناعي والفلاحي الذي يعتبر ميزة يمكن استغلالها .
- الاهتمام بقطاع الصحة والتعليم لأنهما أساس التنمية.
- تفعيل دور مجالس المحاسبة والرقابة ومحاربة الفساد على كل المستويات وفي كل القطاعات حتى يسهل تطبيق البرامج المعتمدة سنويا .

7. المراجع:

1.7. المراجع باللغة العربية

- الطاهر لبيب، و الياس بيضون. (2007). الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة (المجلد 01). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
- الياس بومعروف، و عمار عماري. (2010). من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر. مجلة الباحث ، 07.
- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أحمد أبو زنت. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها (المجلد 01). عمان، الاردن: دارصفاء.
- محمد كاظم مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية. عمان، الأردن: داروائل.
- مسعود البلي. (2010). واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

- مصطفى عبدو. (2008). تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة - حالة الجزائر 1995-2006 -(رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
 - هدى زوير، و عدنان داود. (2010). الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية (المجلد 01). عمان، الاردن: دار جرير.
 - ياسمية زرنوح. (2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 2.7. المراجع باللغة الأجنبية

- Humain, L. p. (2018). *le Rapport National N sur les OMD on Algérie.* undp.
- Jounot, A. (2004). *100 questions pour comprendre et agir le développement durable.* AFNOR.
- Lazzeri, Y. (2008). *le développement durable du concept à la mesure.* paris: L'HARMATTAN.